

تحقيق

كانه طقس حكومي مقدس.. ما بين وزير داخلية يحيد عنه. لا بد للوزارة، في أول قراراتها، ان «تبك» يدها بسائقي الدراجات النارية، هكذا يبدأ «العمل». الوزارة الجديدة كانت امينة على ذلك «الطقس»... إنما هم إضافات جديدة هذه المرة، تجاه التجار تحديدا، والتي لا يبدو انها ستقطع بهدوء

الداخلية تبدأ «العمل» بـ «زعران» الموتوسيكلات!

محمد نزال

مسبوقة، ففي «برقيّة» صادرة عن قائدة شرطة بيروت في قوى الأمن الداخلي، تطالب مراقبة المعارض (الجهة المانعة التي لا تتقيد بمضمون قرار وزارة الداخلية في أول قرارات عهدها هو: قم سائقي الدراجات النارية. هؤلاء «الغفاريات» الذين خربوا البلد، دبروا الاقتصاد، نهبوا الفروات، وهم الذين، على ذمة الراوي، تسيبوا في «ثقب الأوزون»، لعل أفراد الشرطة هم أكثر من يُحتجون تشكيل حكومات جديدة. مع كل وزير داخلية جديد، يمكن تخيلهم يفركون أيديهم فرحاً: «اجت الرّيقة»، هذه «الرّيقة» لا تنتهي عند حدود المال، بل تأتي، أحياناً، على شكل فرصة للبطش والتنقيس عن «سائرية» مكتوبة قبل يومين، في منطقة المشرفيّة، قرّر شرطي أن «يدفش» سائق دراجة نارية، أثناء سيره، بغية توقيفه، اصطدم السائق بسيارة وأرتمى أرضاً. أصيب ونقل إلى المستشفى، هذا ما نقله شهود عيان صوروا ما جرى. سابقاً هناك من «قبل» بتلك الطريقة، هكذا، مُت أيّها الصرصران، يا حشره، أيّها الشيء المتحرك. ما من سائق دراجة نارية في بلادنا إلا واختبر هذه المشاعر. يُمكن لأوراقك أن تكون قانونيّة تماماً، وأنت لتلزم منتهى أدب القيادة، ومع ذلك ستشعر أنك تُعاني ذلك، خليل، الذي يملك سيارة ولكنه يُفضّل استخدام الدراجة في العاصمة، تحاشياً للزحمة، يُعاني بدوره. يُمكنك أن تسأل أيّ صاحب دراجة نارية وسيفتح أمامك أرشيف حكاياته. هؤلاء يحدّثونك عن شيء، معروف ضمن أدبياتهم، اسمه «نفسية دراج»، لديهم ما يُشبه الأمثال الشعبيّة الخاصّة بهم، ومنها، في حالة الإشارة إلى أسوأ ما يكون، يقولون: «عنده نفسية دراج»، الأخير يمكن أحياناً «تخليعه»، بعض المال لعدم حجز الدراجة، وأحياناً يُبادر هو، من نفسه، إلى تركك إن عرف أنك من بلدة تذكره بمضاجعة لطيفة. حكايات سائقي الدراجين مع «نفسية الدراج» هذه تحتاج موسوعة.

قبل نحو أسبوعين، وفي مؤتمر صحافي لرئيس بلدية بيروت، جمال عباتي، وفي سياق كلامه عن إيجاد حلول لزحمة السير في العاصمة، تطرّق إلى ضرورة «التشدّد» في حجز الدراجات النارية. فات هذا «الفهلوي» أنّ بعض دول العالم، في أوروبا مثلاً، تُشجّع الناس على قيادة هذه الدراجات تخفيفاً من زحمة السير. عباتي يجمع، وفي الحملة نفسها، بين معالجة الزحمة وقمع الدراجات، بالمنااسبة، رئيس البلدية المذكور كان ظهر، قبل نحو عامين، يقود دراجة هوائية في طريقه إلى عمله، وقد ضبط أنذاك ينظر بظرف عينه إلى من يصوره. فشل في لعبة «صوّرتي وأنا مش منتبه».

هذه المرة، مع وزيرة الداخلية الجديدة، اضيفت إلى قرار قمع الدراجات تفاصيل إضافية غير

وهي غير مطوّقة على السيّارات مثلاً، إلا كاحتقار للدراجات الداخلي، شاري الدراجة يدفع الجمر، يدفع رسوم التسجيل، يدفع رسوم «الميكانيك» السنوية، تماماً مثل شاري السيارة، ولكنّه يُعامل كمن يشتري سلاحاً أو يهرب مخدرات، بعض محاضر الضبط بحق الدراجات تزيد غراماتها على سعر الدراجة نفسها.

عموماً، القرار الأخير، تجاه المعارض، لم يَمزْ بهدوء. ففي بيان مُوجه إلى وزيرة الداخلية، طالبت لجنة تجار بطلوا من الشاري تسجيل الدراجة خلال يومين، لم يفرض عليهم إلا بسلوهم الدراجة إلا بعد تسجيلها، بيان قوى الأمن، قبل نحو أسبوع، تحدّث عن إلزام المعارض بذلك، بل يذهب أبعد إلى حدّ طلب «الكشف فوراً وتباعاً (بمعدل صرة في الأسبوع على الأقل) على محلات تصليح الدراجات الآليّة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة» التحدي الحاصل على حرمان المحلات التجارية والمؤسسات ومحلات الصيانة (من قبل القوى

الأمنية)، لذلك تطالب (الوزارة) بتحديد موعد لقاء في أقرب وقت ممكن، حرصاً منا على عدم تضخيم الأمور وخوفاً من التصادم مع القوى الأمنية» وكان يُفترض أنّ تنظّم اللجنة انحصاماً الجمعة الماضي، أمام مقرّ وزارة الداخلية، لكن تأجل الأمر بعدما جاءهم وعد من أحدهم بإمكانية جمعهم بالوزارة. مضت أيام ولم يحصل الاجتماع.

رأسي حيدر، أحد أعضاء اللجنة، وهو صاحب معرض بيع دراجات، قال لـ«الخبار»: «اعطينا مهلة للحل، ولكن إن لم يحصل التواصل معنا سننظم مظاهرة كبيرة امام سبيلنا، لسنا قلّة، نحن 185 تاجراً وأكثر من 8500 محل تصليح في بيروت وحدها. لدينا مطالب بسيطة وواضحة».

بدأت حملة القمع بإصابة سائق دراجة ونقله إلى المستشفى بعدما «دفشه» شرطي أثناء سيره

مطالب اللجنة بثلاثة: أولاً، التأكيد على أن المعارض غير مسؤولة عن تسجيل الدراجة لدى مصلحة التسجيل، بل على الشاري أن يفعل ذلك، بعدما التزمت المعارض سابقاً وما زالت يجعله يوقع على تعهد بالتسجيل، ويوضح: «نحن مش نافعنا، ما يتزبط أصلاً، لازم الدراجة تروح على المصلحة عشان يطبعوا رقم الهيكل. هيدا مش شغلنا، نحن بكفاية عم نلتزّم بأخذ الهوية وكل المعلومات عن الشاري، وإذا بدهم نحولها للقوى الأمنية ما عنا هناك حجة ترمى دائماً في وجه المعارضين: إنهم «زعران»، و كأنّ كل سائقي السيارات من «الأوام». أو كان لا جرائم تحصل بواسطة السيّارات، هل تُقفّع السيارات؟ هل سمعنا عن دراجة مفخخة، إلا ما ندر؟ ماذا عن الشاحنات المهضومة؟» الحكومة الجديدة، ككل حكومة جديدة، تبحث عن الحلقة الأضعف لاستعراض العضلات عليها. مثلاً، نحن الوصول إليها. هل هذا ما يريدونه؟



يرفض اصحاب الدراجات النارية ان يصحبوا «الضفة»، كما تطالب القوى الأمنية (هيلم الموسوي)

ما معقول كل يوم عم بجو الدرک على كل معرض وكل محلاتنا كذا مرة. الناس عندها كراماتها كمان، ما بصير هيك». بالتاكيد، وزراء الداخلية، وسائر الوزراء، بل سائر المسؤولين الحكوميين، ومعهم ضباط الشرطة، يملكون سيارات فاخرة ولا يقوون الدراجات النارية (بعيداً عن حالات الاستعراض الغيبيّة) هم يعلمون أن بعض سائقي الدراجات، وربما أكثرهم، يقودون تلك الدراجات اضطراراً، هذا ما يوسعهم. هناك حجة ترمى دائماً في وجه المعارضين: إنهم «زعران»، و كأنّ كل سائقي السيارات من «الأوام». أو كان لا جرائم تحصل بواسطة السيّارات، هل تُقفّع السيارات؟ هل سمعنا عن دراجة مفخخة، إلا ما ندر؟ ماذا عن الشاحنات المهضومة؟» الحكومة الجديدة، ككل حكومة جديدة، تبحث عن الحلقة الأضعف لاستعراض العضلات عليها. مثلاً، نحن حكومة... وها قد بدأنا «العمل».

امال خليل

يطبق الصمت مساء اليوم على تلة الصنوبر في المصبلح، بعد إخراج آخر دفعة من نزلاء مستشفى الفنار للأمراض النفسية والعصبية تنفيذاً لقرار وزير الصحة جميل جبق. ينصرف أصحاب المستشفى والموظفون والأطباء لانتظار الإستماع لهم في النيابة العامة المالية التي تحقّق في أسباب المرضي في ظروف صعبة. المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم دشن التحقيقات، أمس، بتوقيف مديرة المستشفى سمر اللبان ومدير العناية الطبية في وزارة الصحة جوزيف الحلو مع ذلك، وبصرف النظر عن الأسباب والمتسببين، يلف الغموض مصير المستشفى. عمّ فرح تحرير الفنار الجميع باستثناء «معتقليه»، بكى بعض المرضى بحرقة لدى تبليغهم بأنهم سيغادرون إلى «مكان أفضل». احتضنوا بشدة الموظفين المتهمين بإذلالهم وناشدوهم بأن يواطبوا على الاتصال بهم والسؤال عنهم ومنهم من طلب المغادرة إلى منزل الأهل. عائلات حضرت لتواكب انتقال أبنائها إلى ثلاثة مستشفيات في حالات وجوب وصور. وكما لم تملك سابقاً إنقاذ أبنائها من حميم الفنار، لم تملك أمس سوى أن تفرّج عليهم ينتقلون إلى مكان جديد أخاف البعض بعدما اعتاد على التلة الهادئة لسنوات طويلة. جل ما فعله بعض الأهل التهجّم على بعض الموظفين والإستقواء عليهم بكاميرات البث المباشر. ناشطة اجتماعية كانت تواظب على زيارة المرضي، انتقدت المرأييات التي يقوم بها بعض الأهل والناشطين والهيئات. لو افتمنا من قبل لما وصلنا إلى هنا؟»



استباحات الكاميرات والبث المباشر جرمة المرضي أثناء نقلهم (علي حشيشو)

وأغراضهم البالغة للجمهور. المشهد نفسه سيتركز اليوم باستكمال نقل 45 مريضاً إلى المستشفيات الثلاثة. لكن ماذا عن مبنى الفنار وموظفيه، لا سيما بعد توقيف اللبان؟

خلال زيارة الأحد الفائت، تعهد جبق بتأهيل المستشفى وإعادة تشغيله وجعله من صلاحيات الوزارة في حال سمحت الإمكانات. لكن هل الوزارة مجبرة على تأهيل المبنى ذي الملكية الخاصة من المال العام؟ مصدر في المستشفى لفت إلى أن الوزارة «ستمتم أصحاب المستشفى سلفة للقيام بالتأهيل والتجهيز». في وقت استحول وزارة المالية السقف المالي الخاص بالفنار لعام 2018 والبالغ المتبقي من حصّة لعام 2017، أما بالنسبة للإدارة، فإن «عائلة اللبان كانت تنوّر قبل نحو شهر نقل الإدارة من سمر إلى ابنتها ساندارا، على أن

بأن في حوزتها مغطيات كاملة ودقيقة عن أوضاع الأساتذة في وزارة التربية، وهي أنجزت أخيراً دراستين عن المستعان بهم والإزهاد التربوي. وتوضيحا للأرقام، أكد المكتب الإعلامي لسيّارة التربية أنّ أساتذة التعليم الثانوي المتفرجين وعددهم 2173 والذين كانوا قد نجحوا في مباراة لمجلس الخدمة المدنية يتقدّمون من ضمن منبج الإعداد لشهادة الكفاءة في كلية

المفتشية العامة التربوية فوجئت بالتقرير في الإعلام

التربية عشر ساعات تدريس أسبوعياً في الثانويات الرسمية، وهذا بمثابة مقرر تدريبي ضمن برنامج إعدادهم، ويتقاضون رواتبهم من الجامعة اللبنانية ريثما يصدر مرسوم تفتيتهم بعد النجاح فتصبح مرجعيتهم الإدارية والمالية في وزارة التربية، وبالتالي فإن الرقم الذي احتسبه كنعان من ضمن عدد الذين تم التعاقد معهم أو توظيفهم بعد اب 2017 ليس صحيحاً، لأنه جاء تطبيقاً لأحكام المرسوم المتعلق بإجراء المباراة في مجلس الخدمة

تقرير

توظيفات «التربية»: أرقام كنعان (غير) دقيقة؟

فاتن الحاج

3305 أشخاص من أصل 5000 جرى توظيفهم أو التعاقد معهم بعد اب 2017 في وزارة التربية وحدها. هذا ما أعلنه رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان، استناداً إلى دراسة للتفتيش المركزي، فيما أكدت الوزارة عبر مكتبها الإعلامي بأن هذه المعلومات «مخافية للحقيقة وتربك الراي العام».

وكان كنعان طلب من التفتيش المركزي إيداع اللجنة الأعداد بعد ورود معلومات عن توظيف وتعاقّد رسمي ومقنع يتم في الإدارات منذ صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب في 21 آب 2017، والذي يمنع في المادة 21 منه التوظيف والتعاقد بكل أشكاله. الأرقام التي نشرت في وسائل الإعلام أمس عن أعداد الموظفين والمتعاقدين في وزارة التربية تحديداً انطوت على بعض الأخطاء، فملاك التعليم الثانوي الرسمي يضم 7744 استاذاً وملاك التعليم الأساسي 15 ألف معلم وليس العكس، كما ورد في الأرقام المسوّية التي لم تعرض على هيئة التفتيش المركزي كما أن الرقم الذي تحدّث عنه كنعان،

تقرير

الإفراج عن معتقلي المستشفى واعتقال مديرته غموض يلف، مصير «الفنار»



استباحات الكاميرات والبث المباشر جرمة المرضي أثناء نقلهم (علي حشيشو)

تقطع أي علاقة لسمر بالمستشفى. في حين أن عدداً من المستثمرين عرضوا الدخول كشركاء، في إدارة الفنار وتمسديد ديونه المتراكمة لتجار الأدوية والمواد الغذائية ومحطات الوقود، أما الموظفون الذين مضى على عدم قبضهم لرواتبهم أكثر من عامين، فيؤكد المصدر بأن من واجب أصحاب المستشفى تسديد مستحقاتهم، لافتاً إلى أن معظمهم فلسطينيون.

وكان إبراهيم أوقف اللبان والحلو بتهمة الإهمال وهدر المال العام، مصدر متابع للتحقيقات ربط توقيف الحلو بال«مسؤوليّة» عن عدم التحرك بالعلاج الوضع الكارثي في الفنار من خلال التفقد الدوري لأحواله وهذا ضمن مهامه». ولفت إلى أن مصلحة الصحة في الجنوب التابعة للوزارة قدمت قبل أسابيع تقريراً عن حال المستشفى، من دون اتخاذ الخطوات اللازمة.

المدينة وإعداد الناجحين لنيل شهادة الكفاءة في كلية التربية. وأضاف المختب أن الوزارة تعاقبت بعد اب 2017 مع 30 اختصاصياً تربوياً في التربية التقويمية المختصة لذوي الحاجات الخاصة والصعوبات التعلمية في المدارس الرسمية، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 12 بتاريخ 3/7/2018، وبالتالي فإن هذا التعاقد قانوني وغير مخالف للقانون. كذلك رفعت الوزارة ساعات التعاقد للمتعاقدين القدامى في الثانويات والمدارس والمهنيات الرسمية لتغطية الحاجات الناتجة عن تقريع بعض الصفوف أو الحلول مكان المعلمين والأساتذة الذين بلغوا سن التقاعد، ووزعتهم على المدارس والثانويات الرسمية التي شهدت تسغوراً، وبذلك يكون هؤلاء متعاقدين قدامى وليسوا من الجدد، باعتبار أن القانون لا يسمح بالتعاقد الجديد ولكنه لا يمنع زيادة ساعات المتعاقدن الموجودين أساساً لتغطية الحاجة.

النائب كنعان استغبر رد وزارة التربية محبلاً إياها إلى التفتيش المركزي الذي وضع تقريره بعد مخاطبة السوزارات والإدارات واستحصله على المعلومات منها، لافتاً إلى أن التقرير سيكون مدار نقاش في جلسة تعقدها المال والموازنة، الأسبوع المقبل، للاستماع إلى آراء كل المعنيين.